

تقرير المراجعة المستقل

إلى مساهمي شركة البخور الذي للتجارة
شركة مساهمة سعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة البخور الذي للتجارة، (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") ، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وقائمة الدخل الشامل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية ، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير الأخرى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وفي اعتقادنا، إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسي للمراجعة

إن الأمر الرئيسي للمراجعة وفقاً لحكمتنا المهني هو تلك الأمر الذي كان له الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية لسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وأثنا با نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور، وفيما يلي وصف الأمر الرئيسي للمراجعة وكيفية معالجته:

الأمر الرئيسي للمراجعة	
كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمها ما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيمتنا مدى ملاءمة سياسات المحاسبة الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الإيرادات وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها. • تم تقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الأساسية ذات الصلة بدورة الإيرادات. • أجرينا اختيار القطع والتأكد من أن الإيرادات قد تم تسجيلها في السنة المناسبة. • تم القيام بإجراءات تحليلية لتحديد وجود أي خطأ تحريف جوهري. • تم اختبار، على أساس عينة، معاملات المبيعات الفردية وتتبعها إلى فواتير المبيعات، وسندات التسلیم، والوثائق ذات الصلة الأخرى. بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالعينات التي تم اختبارها، فقد تم التحقق من أن الإيرادات قد تم الإعتراف بها وفقاً لشروط الشحن. 	<p>الاعتراف بالإيرادات</p> <p>بلغت إيرادات الشركة ٢٦,٦٨٨,١٧٠ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .</p> <p>تم اعتبار الاعتراف بالإيراد كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لكبر حجم المعاملات، والعوامل المرتبطة بالإعتراف بالإيراد، والخطر المتصل للتحريف الجوهري.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ السياسات المحاسبية المهمة والإيضاح ٢٢ للإيضاحات ذات الصلة حول القوائم المالية المرفقة .</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى مساهمي شركة البخور الذي للتجارة
شركة مساهمة سعودية

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م من قبل مراجع حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية في ١٥ إبريل ٢٠٢٤ م (الموافق ٦ شوال ١٤٤٥ هـ).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات المتضمنة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجعة الخاص بنا الصادر بشأنها، والتي ومن المتوقع أن تكون متاحة لنا بعد تقرير المراجعة هذا.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما أثنا لاندبي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتصل بمراجعةنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو من ناحية أخرى تظهر أنها محرفة بشكل جوهري.
عندما نقرأ التقرير السنوي للشركة، إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري فيه، فعندئذ يتبعنا إبلاغ هذا الأمر للمكلفين بالحكومة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة حول القوائم المالية

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وبموجب نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب مقتضي الحال، عن الأمور المتعلقة بإاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفوون بالحكومة أي مجلس الإدارة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية كل خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكتشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة، أن تؤثر بمفردها أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكلجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.
- وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير، أو حذف متعمد أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى مساهمي شركة البخور الذي للتجارة
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى مناسبية استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكلاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتبعنا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتبعنا علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقيف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكلي ومحظوظ القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبّر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بال نطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحكومة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنها من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

عن شركة ياسر زومان والفهد و خالد فوزان الفهد
وازهر عبدالله الحجاج للاستشارات المهنية



Zaher Abdulla Al Hajjaj
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٦٦)

الرياض، المملكة العربية السعودية

التاريخ: ٢٦ رمضان ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢٦ مارس ٢٠٢٥ م